

الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا
ودوره في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر
*The Algerian archive in France
and its role in writing and rewriting the history of Algeria*

الباحث. وافي عيسى

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس الجزائر

ouafiaissa@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/17

ملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الأرشيف الجزائري المرحل الى فرنسا والدور الذي يلعبه في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر، ومطالبة الجزائر بحقوقها المشروع في استرجاع أرشيفها من خلال المواثيق الدولية والقانون الدولي وتمسك الدولة الفرنسية به باعتباره جزءا من سيادتها ، وأيضا تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تجعل فرنسا ترفض إرجاع الأرشيف الذي هربته عشية يوم الاستقلال للدولة الجزائرية أو حتى فتحة للإطلاع أمام عامة الجمهور.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف – أهمية الأرشيف - تحويل الأرشيف – الجزائر وفرنسا

Abstract

We want to highlight on the Algerian Archive that was take by force to France, and it's role in writing and rephrase the history of Algeria, and the right of demanding the archive by Algeria throu the international pacts and laws. And the government of France is still holding on considering it a part its sovereign. As well shinig the light on the most important reasons that makes France refuse to give back the Archive that was smuggled the evening of the independence of the Algerian government or even make it open to the public.

Key words : Archives – The impotence of archives – Conert archive – Algeria and France

مقدمة :

لاتاريخ دون وثائق" قاعدة المدرسة المنهجية الألمانية التي ردّدها المؤرخان الفرنسيان "لانغلو" و"سينبوس" في كتابهما مدخل الى العلوم التاريخية باريس 1898م⁽¹⁾، وانطلاق من هذه القاعدة برزت قيمة الوثائق والأرشيف في حياة الأفراد والدول وخاصة في البحث التاريخي. فالمعلومات التي يحتويها الأرشيف تعتبر على درجة كبيرة من الدقة ، والإعتماد عليها والرجوع إليها يطفي طابع المصادقية في تصوير الحياة بمختلف جوانبها ويعطي للدراسة وزنا ثقيلا وقيمة علمية كبيرة ، والجزائر منذ استقلالها لا تزال تسعى استرجاع الأرشيف المنهوب منها من طرف السلطات الفرنسية الإستعمارية عشية الإستقلال ، فالإدارة الإستعمارية كانت واعية بقيمة الأرشيف وهذا نتيجة لخبراتها في إنهاء النزاعات المسلحة في غرب إفريقيا وتونس والمغرب والفييتنام، ويعد عمل الباحثين ودراساتهم سلاحا فعّالا لكتابة التاريخ وإعادة وتصحيح المشوّه منه وهم بذلك يحافظون على ذاكرة الشعوب ، ولقد تمحورت مشكلة الدراسة في: ما أهمية الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا؟ وما هو دوره في إعادة صياغة تاريخ الجزائر ؟ وماهي أهم الأسباب التي تجعل فرنسا تخشى إرجاعه للدولة الجزائرية المستقلة أو حتى فتحه أمام عامة الناس؟

1 - أهمية الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا في كتابة تاريخنا:

إنّ حضارة أمة تكمن في تاريخها، وإذا كان التاريخ هو دليل الحضارة وذاكرة الأمة فإنّ مصدره الوثيقة ، وهذه الأخيرة هي موضوع الثقة والأمانة ومصدر يقين وعلم وقوة⁽²⁾ ، فالكتب التي نؤلفها مادتها الخام هي الوثائق الأصلية، ولهذه الأسباب تعتبر مراكز الأرشيف خزائن للتاريخ كونها مجمع للخبرات والتجارب التي لا بدّ من معرفتها والرجوع إليها من حين لآخر للسّير بالإدارة والحكومة الى طريق الصواب ، لذلك كان ولازال همّ المؤرّخ هو أن يجمع كل ما يمس بالحياة وتصويرها بدقة وأمانة⁽³⁾ ، وهنا برزت قيمة الوثائق الأرشيفية في الدراسات التاريخية وأصبحت تكتسي أهمية بالغة الأثر كونها تحمل في طيّاتها مادة خبرية وفكرية ثريّتان.⁽⁴⁾

فالوثائق الأرشيفية هي أصدق دليل في عملية الكتابة التاريخية من حيث تمكين المؤرّخين والباحثين من العودة الى الاصول الأولى للوقائع التاريخية وقراءتها وتحليل عناصرها وإعادة بناء الأحداث ضمن نسق قائم على الموضوعية،⁽⁵⁾ وإنّ مجرد إلقاء نظرة بسيطة على الكم الهائل من الأرشيف المنهوب والمحوّل الى فرنسا يحيلنا حول الإنطباع بأنّ الجزائر كانت ضحية سطو على على

تاريخها أكثر مما كانت ضحية نقل بسيط لأرشيها،⁽⁶⁾ ومطالبة الدولة الجزائرية بإسترجاع الأرشيف والتمسك به من الجانب الفرنسي لا يفك عقدة ما يحتويه هذا الأرشيف من أسرار ، فمضمونه بإعتراف المؤرخين المهتمين بحرب الجزائر خاصة الفترة الممتدة ما بين 1954-1962 يؤكدون بأنه سيكون مربكا وعائقا لتطور العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وإخفائه من ناحية أخرى لن يحيي ضحايا حرب التحرير بقدر ما يحيي المتهمين.⁽⁷⁾ فوجود الأرشيف بالقُطر الجزائري يعني للجزائر الكثير فهو ضروري في كتابة وصياغة الذاكرة ، حيث أنّ جزءا من كبريا من ذاكرة الشعب الجزائري والتي تتعلق بمرحلة حاسمة في تاريخه لاتزال تحت تصرف السلطات الفرنسية ، والمشرفين على إدارة الأرشيفات في فرنسا وفق التشريع الفرنسي يطلبون من الباحثين الجزائريين في بعض الأحيان رخص خاصة من أجل الإطلاع على فئات معينة من المحفوظات ، في الوقت الذي يتمتع الفرنسيون بحرية كاملة في الوصول الى نفس الفئات من الوثائق ، زيادة على الآثار المالية السلبية على المنح الدراسية للباحثين الجزائريين وطلاب درجة ما بعد التدرج الذين ينفقون مبالغ كبيرة في رسوم التآشيرة والنقل والإقامة والوقت وما الى ذلك الذي أضعف كاهلهم بسبب التنقلات المتسلسلة بإتجاه التراب الفرنسي لإنهاء أبحاثهم.⁽⁸⁾

مؤسسة الأرشيف الوطني تضطلع بدورين أساسية هما جمع المادة التاريخية أيّا كان شكلها ورقية كانت أو سمعية من أي مكان ، فيما الدور الثاني يتمثل في إعداد المادة الأرشيفية وتحضيرها للباحثين ووضعها تحت تصرفهم وتقديم كل المعلومات المتعلقة بالمصدر.⁽⁹⁾

2 - النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا:

عموما منذ القرن السابع عشر ميلادي (17) وحتى الحرب العالمية الثانية ، فإنّ المعاهدات التي أنهت الصراعات المسلحة قد أشارت في مضامينها إلى مصير الوثائق والمحفوظات كون القيمة الإثباتية والإدارية التي تتمتع بها الأرشيفات قد فرضت نفسها على الأطراف المتنازعة⁽¹⁰⁾ ، والنزاعات حول الأرشيف كثيرا ما تحدث بين الدول في كل مكان وزمان وهي موجودة في الحياة الدولية أكثر مم نتصوره ولا يكثر لها سوى المختصين في مجال الأرشيف والمؤرخين والرجال الدبلوماسيين.⁽¹¹⁾ هذا لأن الوثائق تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال البحث التاريخي وأصبحت من الثوابت العلمية ، ونظرا لهذه الأهمية فكثيرا ما تنازعت دول فيما بينها حول حق كل منها في إمتلاك هذه الوثائق ، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى في العالم لاتزال تسعى لإسترجاع أرشيها المهرب

منها الى فرنسا خلال الفترة الإستعمارية خاصة سنتي 1961 و 1962 وهذا طبقا لحقها فيه من خلال المواثيق والقوانين الدولية،⁽¹²⁾ واتفاقية إفيان *Evian* التي بموجبها استرجعت الجزائر إستقلالها والتي تعتبر المرجع الأساسي لجميع الإتفاقيات التي تبرم بين الجزائر وفرنسا لم تتطرق الى موضوع الأرشيف⁽¹³⁾، هذا ما طرح علامة إستفهام، وهو ما دفع الدكتور "لخضر عمراني" في مقال له نشره بعنوان "النزاع الأرشيفي الجزائري - الفرنسي بين مبدأ الإقليمية والسيادة الوطنية" الى التساؤل عن أسباب عدم وجوب بند في الاتفاقية حول الأرشيف ، فهل يا ترى يعود السبب الى عدم تطرق الطرفين الى موضوع الارشيف؟ أو الى تسرّ السلطات الفرنسية الذين تجنبوا الحديث عن هذا الموضوع طالما الطرف الجزائري لم يتطرق إليه؟ نظرا لخبرة الفرنسيين في إنهاء النزاعات المسلحة ، أم الى عدم خبرة المفاوضين الجزائريين في هذا المجال؟⁽¹⁴⁾ وربما هذا ما لخصه الجنرال "ديغول *De goule*" في قوله عن محتوى إتفاقية إفيان عندما صرّح وقال: "يوجد فيها كل ما أردناه أن يوجد".⁽¹⁵⁾

لقد إعتمدت الجزائر من أجل استرجاع أرشيفها على أسس قانونية شرعية دولية إنتقمتها من ملفات أعدتها مؤسسات حكومية ، ويتعلق الأمر هنا بمبدأ إحترام وإعادة الأرشيف المستحود عليه من طرف الدّول الأوروبية أثناء رحيلها عن المستعمرات ، مستندة في ذلك على مبدأ حق الشّعوب في تقرير مصيرها الذي يتضمن في مفهومه الشامل كل السيادة بما فيها حق الشعوب في تاريخها ذاكرتها وما يحدد هويتها ، وكل مساس بهذه الحقوق هو مساس بسيادة الدولة.⁽¹⁶⁾

3 - عملية نهب وتحويل الأرشيف

بعد أن ادركت الحكومة الفرنسية أنّ نتيجة الحرب لا يمكن أن تكون إلا باستقلال الجزائر، أولى الإجراءات التي فكّرت فيها فرنسا هو نقل الحد الأقصى من الوثائق الى فرنسا بأي ثمن ولأي سبب من الأسباب حتى وإن كان من الضروري إبتكارها.⁽¹⁷⁾ فالسلطات الفرنسية كانت داركة ودارية بالأهمية التي تكتسبها الوثائق الأرشيفية والتي شكلتها لسنوات طويلة طيلة فترة الاحتلال ، حيث أعطي أمر بتجميع كل الأرشيف عبر التراب الجزائري ونقله الى فرنسا بإعتباره أرشيف السيادة الوطنية لفرنسا وكنز للتاريخ.⁽¹⁸⁾

في مذكرة مؤرخة في 02 مارس 1961 دعا مندوب حكومة الجزائر المحافظين الإقليميين للأرشيف بقسنطينة والجزائر ووهران الى البدء في عملية تحضير للأرشيف القابل للتحويل الى

فرنسا بحجة أعمال الشغب التي عرفتھا الجزائر عام 1958 والتهديدات التي تحوّل حول مستودعات وهران والشلف بحجة تصوير الأرشيف في فرنسا لأجل إنقاده ، وفي 06 مارس من نفس السنة جاءت مذكرة ثانية يقرّ ويؤكّد من خلالها المدير الفرنسي للأرشيف على ضرورة نقل هذا الأرشيف⁽¹⁹⁾، وبالفعل تمت هذه العملية. ثم في مذكرة أخرى ثالثة مؤرخة في 06 مارس 1962 صادرة عن الأمين العام للمندوبية العامة في الجزائر أستاذت عملية نقل الأرشيف نحو فرنسا،⁽²⁰⁾ فالفرنسيون يعتبرون أنّ الأرشيف المرحّل الى فرنسا يبقى ملكا للإدارة الفرنسية على قاعدة أنّه جزء من أرشيف فرنسا الوطني ، وعلى خلفية أنّ الجزائر كانت فرنسية،⁽²¹⁾ والقائمين على عمليات سلب الأرشيف ما بين عامي 1961 و 1962 لم يفرّقوا بين مختلف فئات الوثائق، إذ قاموا بتجميع كل ما وقع بين أيديهم بما في ذلك المحفوظات التي يرجع تاريخها الى ما قبل الإستعمار الفرنسي والتي لا علاقة لها لا بسيادة فرنسا ولا بتاريخها.⁽²²⁾

4- حق الجزائر في أرشيفها من خلال المواثيق والقوانين الدولية:

4-1- مبادئ الارشيف في القانون الدولي:

4-1-1- مبدأ التوارث ما بين الدول:

هو حلول دولة محل أخرى في المسؤولية عن العلاقات الدولية لإقليم ما من الأقاليم⁽²³⁾، ويعد التوارث الدولي نتيجة حتمية للتغيرات التي تطرأ على إقليم الدولة أيّا كانت مسبباته سواء كانت نتيجة لتخلّي دولة عن جزء من إقليمها لدولة أخرى ، أو إستقلال هذا الجزء من إقليمها لدولة أخرى ، أو إستقلال هذا الجزء ليكون دولة جديدة مستقلة ، أو أن تتحد عدة دول في صورة دولة موحّدة ، أو حصول دول مستعمرة على استقلالها⁽²⁴⁾ كما هو الحال بالنسبة للجزائر في إطار تصفية الإستعمار، وبموجبه تلتزم الدولة المستعمرة بتسليم الأرشيف الذي أنتجته على تراب الدولة المستعمرة ، فمصير الارشيف مرتبط بمصير الأقليم فعندما يسترجع الإقليم يسترجع الأرشيف معه.

4-1-2- مبدأ إقليمية الأرشيف:

مفاده أنّ الأرشيف يبقى في الإقليم الذي أنتج فيه ويتحكّم بذلك في إسترجاعه في حالة ترحيله. وقد ظهر هذا المبدأ في القرن الرابع عشر (14) ميلادي وبالضبط في عام 1352م حين قام ابن ملك فرنسا *Comte de savoie* بتبادل الأرشيف عندما تبادلا المقاطعات.

وعليه فالمبدأ الأول والثاني يتفقان حول بقاء الأرشيف في المكان الذي أنتج فيه ويعبران عن على أحقية الشعوب في إنتاجاتها وتراثها الفكري والفني.⁽²⁵⁾

4-1-3- مبدأ احترام الرصيد الأرشيفي:

وهو مبدأ أساسي في علم الأرشيف يتمثل في إبقاء مجموعات الأرشيف على الشكل الذي جاءت عليه من عند منشئها دون خلطها مع المجموعات المشأة من جهات أخرى،⁽²⁶⁾ مع العلم أنه من المسلم به عالمياً أن فرنسا هي الدولة المؤسسة لمبدأ احترام الأرصدة والمبادئ الأخرى الناتجة عنه كمبدأ النشأة الترابية.⁽²⁷⁾

4-2- المؤتمرات الدولية ونصوص المعاهدات:

إلى جانب مبادئ القانون الدولي حول الأرشيف نجد قرارات الأمم المتحدة وتوصيات المؤتمرات الدولية ونصوص المعاهدات الثنائية والإقليمية والمجلس الدولي للأرشيف ICA في التأثير على الدولة الفرنسية في هذا الموضوع من أجل إرجاع الأرشيف الخاص بالجزائر.⁽²⁸⁾

هذا وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 147/36 بتاريخ 16 ديسمبر 1981 في الفقرة السادسة أن الاعتداء على الأماكن الدينية والثقافية هي من قبيل جرائم الحرب ، وتذهب إتفاقية جنيف الموقعة عام 1949 إلى أبعد من ذلك حيث أن المادة 147 تعتبر تدمير واغتصاب الممتلكات الدينية والتاريخية والثقافية بصورة لا تقتضيها الضرورات الحربية من قبيل المخالفات الجسمية التي كيّفت بنص المادة 85 من البروتوكول الإضافي الأول بأنها جرائم حرب. فإتفاقيتا لاهاي عام 1899 وعام 1907 تحضران تدمير ممتلكات الغير أو حجزها ، لاسيم المادة 23 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية من إتفاقية لاهاي عام 1907.⁽²⁹⁾

والى جانب إتفاقيتا لاهاي السابقتان جاءت إتفاقية ثالثة لتؤكد على قديسية الممتلكات الثقافية المسماة بإتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالت نزاع مسلح المؤرخة في 14 ماي 1954 التي أشادت بالإتفاقيتين السابقتين، والتي عرفت الممتلكات الثقافية من بينها المخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية الأثرية وكذا المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات.

أما المادة الثانية: " تشمل حماية الممتلكات الثقافية بموجب هذه الإتفاقية وقاية هذه الممتلكات واحترامها" ، أما في المادة الرابعة في الفقرة الأولى تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بإحترام

الممتلكات لأغراض قد تعرّضها لخطر التدمير أو التلف في حالة نزاع مسلّح وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزاءها ، كما نصت الفقرة الثالثة من نفس المادة بأن تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة أيضا بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات مثلما فعلت فرنسا اتجاه الأرشيف الجزائري، كما تتعهد بعدم الإستلاء على ممتلكات ثقافية منقولة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر.⁽³⁰⁾ إضافة الى معاهدة فينا (النمسا) مارس وأبريل من عام 1983 حول التوارث ما بين الدول والخاصة بالأمالك والأرشيف والديون.⁽³¹⁾

5 - ممّا تخاف فرنسا عند إرجاع الأرشيف؟

لطالما تسبب موضوع إسترجاع الأرشيف في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فبالنسبة للجزائريين والدولة الجزائرية هو ذاكرة أمة تفاصيله ضرورية لكتابة تاريخ شعب ناضل من أجل حرّيته وإستعادة أرضه التي نهبت منه ، أما بالنسبة للثانية أي الدولة الفرنسية فهي تعتبره أرشيف سيادة.⁽³²⁾ فخوف فرنسا من فتح الأرشيف المرحل أو إرجاعه الى الجزائر نابع من عدّة أشياء ، فمثلا الأرشيف الطبي في القانون القديم يمكن الإطلاع على الملف الطبي للشخص بعد مرور 150 سنة إعتبارا من ولادة المعني بالأمر، وإذا كان الملف هو ملف موظف كأن يكون ضابط يمكن الإطلاع على أرشيفه بعد 120 سنة ، لكن لماذا ؟

توجد أسرار عدة لدى الجانب الفرنسي كملفات تقول أنّ بعض الجنود ماتوا بسبب أمراض كمرض التيفوس أو الكوليرا وإلى ماذلك من الأمراض المميتة ، أو أنّهم ماتوا في الحرب ضد الجزائريين وحقيقة الأرشيف تقول عكس ذلك، مثلا جندي فرنسي كان هاربا من معركة ما وضابطه هو الذي قتله ، مثل هذه الحوادث موجودة في الأرشيف ومؤكدة في زاوية أخرى من الأرشيفات. في مثل هذه الحالة يقوم الفرنسيون بإنشاء ملفين أرشيفيين لهذا الجندي الفرنسي، الأول يدون فيه أنّ هذا الجندي مات في معركة، ويعلنون عائلته بأنّ ابنهم توفي بطلا في معركة ويقدمون لهم وسام البطل، أما الملف الثاني يدونون فيه حقيقة ماجرى بالتفصيل. إذا فتحت مثل هذه الملفات التي تأرشف بأن ضابطه هو الذي قتله لأنّه كان هاربا من معركة فإضطر هذا الضابط المسؤول على الجندي الى قتله ستقع ضجّة كبيرة في فرنسا ، وتصبح العائلات التي مات آبائهم وأجدادهم في حرب الجزائر يشكون في حقيقة أمر ماحدث حول صحة موت آبائهم وأجدادهم ، وكذلك تخاف فرنسا من أن تخرج فضائحها الى العلن ، زيادة على ذلك التخوف ن

الأبعاد القانونية والأبعاد الأخلاقية والأبعاد السياسية والقضائية في فرنسا أو خارجها على ظهور هذه الجرائم ما سيمس بسمعة فرنسا،⁽³³⁾ ونظرة الفرنسيين الى مطالبة حكومة الجزائر المستقلة وبشكل دوري بالوثائق الأصلية أو الميكروفيلمية يعتبرونه من وجهة نظرهم لأغراض قد تكون غير تاريخية ، لهذا السبب على فرنسا الاستمرار في حماية السرية كحمايتها لشعبها.⁽³⁴⁾

6 - سبل استرجاع الأرشيف الجزائري:

لقد تسبب نهب وترحيل الأرشيف الى التراب الفرنسي أضرار جسيمة للجزائر بحيث ورثت وثائق مبتورة أو مجزأة في شكل وحدات تعذر الإنتفاع بها ما إنعكس على تسيير أمور البلاد في المجال الإداري وعدم ضبط الحالة المدنية والأحصاءات في مجال السكان والفلاحة وتسطير حدود البلاد مع دول الجوار ، والمخططات التقنية العمرانية والمناطق العمرانية والمناطق المعرضة للزلازل كما حدث في زلزال الأصنام المسماة بالشلف حاليا، علاوة على الملفات السياسية⁽³⁵⁾ كملفات المساجين والمفقودين.

في سنة 2004 قدّم الفرنسيون مجموعة من الأقترحات للجزائر بغرض ايجاد حل للنزاع، وقد تمثلت إقتراحات الجانب الفرنسي في تزويد الجزائر بنسخ ميكروفيلمية بدلا من النسخ الأصلية ، وهذه الأخيرة تبقى ملكية فرنسية، تضم هذه الميكروفيلمات الوثائق التقنية المنشأة قبل عام 1832 والملفات الصادرة عن المكاتب العربية (مكاتب الأهالي) والمحفوظات الناشئة عن المصالح الحكومية العامة بالجزائر العاصمة ، الوثائق المعروفة بإسم المحفوظات الأسبانية والمراسلات السياسية وشؤون الأهالي. هذا العرض المقدّم من الطرف الفرنسي لنظيره الجزائري يبقى عرض مغري ، لكنه يطرح أمر هام فهل الجزائر بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة مستعدة لقبول مثل هذا العرض مقابل التنازل عن النسخ الأصلية؟⁽³⁶⁾

في تصريح له قال المدير العام لمركز الأرشيف الوطني عبد المجيد شيخي أنّ إسترجاع الأرشيف الجزائري الموجودة بفرنسا يواجه عقبات كثيرة دون أن يكشف عنها ، هذا وقد أوضح المدير العام لدى إستضافة في برنامج ضيف الصباح للقنات الإداعية الأولى عشية إحياء ذكرى مجازر 08 ماي 1945 بأنّ الجزائر متمسكة بحقّها في الحصول على النسخ الأصلية لأرشيفها، وقد اعتبر أنّ المفاوضات لاتزال جارية بين الطرفين وأنّ الخيط ليس مقطوعا لكنها لم تصل بعد الى نتائج ملموسة مبرزا الجهود المبذولة لتوسيع دائرة المطالبة في الحصول على تضامن الدّول التي سلب

منها أرشيفها وتجديد الطاقات الفاعلة لإسترجاع الأرشيف من خلال تكوين لجنتين على مستوى الأرشيف الدولي والجامعة العربية.⁽³⁷⁾ هذا وقد أكد وزير المجاهدين الطيب زيتوني على ضرورة إسترجاع الأرشيف من فرنسا وأشار الى أنه خطوة هامة في كتابة التاريخ، وأن إسترجاعه مطلب لم ولن تتراجع الجزائر عنه يوما.⁽³⁸⁾

فالدولة الفرنسية يقع على عاتقها ليس فقط عبء إرجاع الآلاف من الأطنان الأرشيفية المنهوبة والذي يشكل في نظر القانون الدولي جريمة حرب ، بل وإنما يقع على عاتقها أيضا عبء تحمل مسؤولية أية وثيقة أرشيفية تم اتلافها في الجزائر⁽³⁹⁾ خاصة الأرشيف الجزائري في العهد العثماني، فبعد الإجتياح الفرنسي للجزائر طالت يد العبث وضربت رصيد الوثائق الجزائرية خلال هذا العهد من طرف الجنود والضباط الفرنسيين لتلك الكنوز الوثائقية الهامة⁽⁴⁰⁾ وهو الذي أقر به "ألير دوفو" الذي عُيّن عام 1849 كأول محافظ للأرشيف الجزائري العثماني ، ذلك لأنّ سلب أرشيف الجزائر كان يهدف طمس الهوية الجزائرية وتاريخها وثقافتها بغية محو كل أثر لوجودها وكيونتها.⁽⁴¹⁾

يذكر أنّ الجزائر قد استرجعت جزءا كبيرا من أرشيفها الخاص بالفترة العثمانية على ثلاثة مراحل وعلى فترات متفرقة بحيث كانت الأولى في سنة 1968 وهي سجلات البايليك وبيت المال ، تحتوي على مواضيع كثيرة منها اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وثقافية. أما المرحلة الثانية كانت سنة 1974 وضمت سلسلة المحاكم الشرعية وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة معظمها يتعلق بقضايا الأوقاف والملكيات الخاصة وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء وإثبات النسب، تحديد صدادف أو إرث ، خصومات هبة أو نفقة. ثم مرحلة ثالثة وهي الدفعة الثانية المتبقية من الدفعة الأولى من سلسلة بيت المال والبايليك سلمت في 1981 تضمنت المصاريف السنوية للقبائل وأملاك موقوفة للحرمين الشريفين.⁽⁴²⁾ وتجدر الإشارة هنا الى أنّ الجزائر لم تسترجع كامل الأرشيف الخاص بالفترة العثمانية من فرنسا وهذا على لسان "عبدالكريم بجاجة" حين كان يشغل منصب المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري على هامش اللقاء الذي جمعه مع نظيره "بوندن بوك" مدير الأرشيف الوطني الفرنسي بواشنطن عام 1995 بحيث أكد هذا الأخير لعبدالكريم بجاجة أنّ فرنسا لاتزال تحتفظ بـ: 80 متر خطي أي ما يعادل 800 علبة أرشيفية من سمك 10 سم تعود للتواجد العثماني بالجزائر مابين القرن 16 و 19 ميلادي، واستغرب لماذا

فرنسا لم ترجع هذه الوثائق التاريخية للجزائر بما في ذلك معاهدات السلم والتجارة بين حكام الجزائر العثمانيين وفرنسا ، والتي قدرها عبد الكريم بجاجة 59 معاهدة لا يزال الطرف الفرنسي يحتفظ بكلتا النسختين معا.⁽⁴³⁾

خاتمة

يبقى ملف إسترجاع الأرشيف من فرنسا مطلب أساسي لا رجعة عنه لأنه يمثل جزء من السيادة الوطنية الجزائرية وذاكرة شعب ناضل من أجل استقلاله وكرامته ، في إنتظار حنكة سياسية قوية من طرف الجانب الجزائري كالتي تمتع بهام مفاوضوا إفيان حين فاضوا فرنسا لأجل الإستقلال كون كل الأنفاقيات والأعراف والقوانين الدولية تصب في صالح الجزائر، شريطة الإعتكاف على قراءة هذا الأرشيف وبذل الجهد في تحليل مضمونه.

الهوامش:

- (1) محمد غالم. من أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة الى الديار الاسلامية. إنسانيات. المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية. على الخط <https://journals.openedition.org> تاريخ الزيارة 2019/03/11 الساعة 10:30
- (2) أحمد بودوشة. التشريعات الأرشيفية والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني . مجلة المكتبات والمعلومات. المجلد الثاني، العدد 03، ديسمبر 2003. ص-ص 95-96.
- (3) سالم عبود الألوسي، محمد محبوب مالك، الأرشيف تاريخه أصنافه ادارته. بغداد: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1979، ص ذ.
- (4) عبد الله مقلاطي. أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية. مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا ، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر 2016. الجزائر: منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة محمد بوضياف ، د.ت. ص 19.
- (5) جمال قندل . الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريث وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس. أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر 2016. مرجع سابق ، ص 53.
- (6) لخضر عمراني . النزاع الأرشيفي في الجزائري-الفرنسيين مبدأ لإقليمية والسيادة الوطنية. مجلة العلوم الإنسانية ، ص 141.

- (7) سامية عزّي. أهمية الأرشيف السمعي البصري في بناء الذاكرة الوطنية عبر الأفلام. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص السينما والتلفزيون ووسائل الإتصال الجديدة . الجزائر: جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسيو الإعلام قسم علوم الإعلام ولإتصال . 2012/2013، ص 137 .
- (8) لخضر عمراني. مرجع سابق، ص 143 .
- (9) محمد لهواري . شيخي:عقبات كثيرة تحول دون إسترجاع الأرشيف من فرنسا. بوابة الشروق .على الخط <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الزيارة 2019/03/12 على الساعة 12:09
- (10) لخضر عمراني . مرجع سابق ، ص 130 .
- (11) كمال درواز.الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري. مجلة المكتبات والمعلومات.المجلد الثاني، العدد03، ديسمبر 2003، ص 125 .
- (12) نور الدين مقدر. مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد إستقلال الجزائر 1962، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر 2016 مرجع سابق، ص 108.
- (13) كمال درواز . مرجع سابق، ص 128 .
- (14) خضر عمراني . مرجع سابق، ص 131 .
- (15) كمال درواز.مرجع سابق، ص 128 .
- (16) المرجع نفسه، ص 126.
- (17) لخضر عمراني. مرجع سابق ، ص 132
- (18) سامية عزّي. مرجع سابق ، ص 137
- (19) لخضر عمراني. مرجع سابق، ص 134
- (20) المرجع نفسه، ص 135
- (21) محمد شراق.أرشيف الجزائر في مجلدات وعلب ملغمة بفرنسا .منتديات اليسسر للمكتبات وتقنية المعلومات .على الخط alyaseer.net تاريخ الزيارة 2019/03/18 الساعة 07:13
- (22) لخضر عمراني. مرجع سابق ، ص 140
- (23) حكين مناع.مفهوم التوارث الدولي (الإستخلاف) في القانون الدولي العام.مجلة الشريعة والإقتصاد. المجلد 05، العدد 09، ص 203
- (24) المرجع نفسه، ص 218
- (25) بودويرة الطاهر.التنظيم والتشريع الأرشيف الجزائري بين حجم النص وحقيقة لتحديات قراءة في التشريع الأرشيفي.مجلة العلوم الإنسانية، ص 171
- (26) لخضر عمراني. مرجع سابق، ص 142

- (27) المرجع نفسه، ص 131
- (28) عبدالقادر دوحة. الأرشيف الجزائري بفرنسا من منظور القانون الدولي. الحوار المتوسطي. العدد 06، مارس 2014. ص 45.
- (29) المرجع نفسه، ص 46
- (30) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 14 ماي 1954.
- (31) كمال درواز. مرجع سابق، ص 126
- (32) سامية عزّي. مرجع سابق، ص 137
- (33) عبد الكريم بجاجة. *Le contentieux archivistique algéro-français*. على YouTube تاريخ الزيارة 2019/02/27 الساعة 09:12
- (34) *Thierry sarmant. Les archives de la guerre d Algérie le secret entre violence et mémoire. OpenEdition Books*
- (35) كمال درواز. مرجع سابق، ص 127.
- (36) لخطر عمراني. مرجع سابق، ص 146
- (37) محمد لهواري. مرجع سابق
- (38) صبرينة س. . إسترجاع الأرشيف الوطني لدى فرنسا مطلب مقدس . العالم للإدارة يومية إخبارية وطنية متخصصة. على الخط <https://www.moneadm.com> تاريخ الزيارة 2019/03/12 على الساعة 11:07.
- (39) عبدالقادر دوحة. مرجع سابق ، ص 46
- (40) نور الدين مقدر. مرجع سابق، ص 107
- (41) عبد القادر دوحة. مرجع سابق، ص 46
- (42) همزة الوصل . نشرة إعلامية داخلية تصدر عن مؤسسة الأرشيف الوطني. العدد 03، 2005. ص-ص 24-25
- (43) عبد الكريم بجاجة، مرجع سابق